

الأخبار الكاذبة ومطلب تحقيق الأمن الإعلامي في الفضاء الإلكتروني الجزائري- رؤية نقدية تحليلية

Fake news and the requirement to achieve media security in the Algerian cyberspace- Analytical and critical vision

تاريخ القبول: 2023/05/31

تاريخ الإرسال: 2023/04/20

بمعدلات متزايدة لتضليل الرأي العام وتحقيق مكاسب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. وتشكل الأخبار الكاذبة خطراً على الأمن الإعلامي والديمقراطية، لذلك تدعو الدراسة إلى تطوير آليات الكشف عن الأخبار الكاذبة ومراقبة المحتوى المنشور في الفضاء الإلكتروني لتحقيق الأمن الإعلامي. وتقع مسؤولية تحقيق هذا المطلب على عاتق الصحفيين والمدونين وحتى المستخدمين للفضاءات الإلكترونية، ويجب توسيع ثقافة النقد البناء والتأكد من صحة المعلومة والبحث عن المصادر الآمنة لتفادي خطر الأخبار الكاذبة.

الكلمات المفتاحية: الأخبار الكاذبة؛ الأمن الإعلامي؛ الفضاء الإلكتروني.

Abstract:

This study addresses the issue of fake news that is published and circulated through electronic media and social networking sites, and the potential risks associated with it, especially as it is increasingly being used to mislead public opinion and

نبيل بن مدّور*
Nabil BENMEDDOUR
جامعة أم البواقي - الجزائر
University of Oum El Bouaghi- Algeria
مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية
benmeddour.nabil@univ-oeb.dz

لبنى رحموني
Loubna RAHMOUNI
جامعة العربي أم البواقي - الجزائر
University of Oum El Bouaghi- Algeria
مخبر دراسات الإعلام والوسائط الرقمية
loubnarahmouni2017@gmail.com

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الأخبار الكاذبة التي يتم نشرها وتداولها عبر وسائل الإعلام الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وما يمكن أن ينجر عنها من مخاطر، خاصة وأنها أصبحت تستخدم

***- المؤلف المرسل.**

achieve political, social, or economic gains. Fake news poses a danger to media security and democracy, which is why the study calls for developing mechanisms to detect fake news and monitor the content published online to achieve media security. Responsibility for

achieving this falls on journalists, bloggers, and even users of online spaces, and there is a need to expand a culture of constructive criticism and ensure the accuracy of

the information and search for safe sources to avoid the danger of fake news.

Keywords: Cyberspace; Fake news; Media security.

مقدمة:

في ظل التطور السريع لمنصات التواصل الاجتماعي، تزداد انتشاراً المعلومات المضللة والأخبار المزيفة بشكل كبير في شتى أشكالها ويمتلك الفرد اليوم القدرة على نشر المعلومة دون رقابة أو الالتزام بالمعايير المهنية في تغطية الأحداث ونقل الأخبار، مما أدى إلى إحداث حالات من الأذى الجماعي وتفاقم الاستخدام العشوائي والأزمات في الحسابات السياسية والاجتماعية. وتتفاقم هذه المشكلة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ويتزايد الاهتمام بمفهوم الإعلام والأزمات في ظل شيوع الإعلام الرقمي وعدم وجود حدود للنشر والتواصل.

وتشهد الأخبار الكاذبة انتشاراً كبيراً في عصرنا الحالي، بفضل التطور السريع في البيئة الإلكترونية، وتيسير النشر لكل فرد بغض النظر عن المعايير المهنية لتغطية الأحداث ونقل الأخبار، هذا الانتشار أسفر عن وقوع حالات أذى جماعي وتفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهذا بدوره أدى إلى تفاقم سوء استخدام منصات التواصل الاجتماعي وتساعد أزمة الثقة في وسائل الإعلام، ومع تطور التكنولوجيا واتساع رقعة استخدام شبكة الإنترنت، زادت تداعيات التدفق الهائل من المعلومات الكاذبة على الأشخاص، وزادت خطورتها بما تحمله من تأثير على الرأي العام وخطابات الكراهية والتحريض، وبالتالي أصبحنا نشهد تناقضاً كبيراً بين الواقع وما يتداوله الناس على منصات التواصل الاجتماعي، وخاصةً فيما يتعلق بالحملات الانتخابية والدعاية التجارية والأخبار السياسية والاجتماعية.

كما أننا نشهد اليوم ظهور منصات ومواقع ويب مخصصة لنشر معلومات مضللة تستخدمها كيانات سياسية وأنظمة سلطوية لخدمة مصالحها الخاصة، وهذا يعد انتهاكاً لحق الأفراد والمجتمعات في الحصول على معلومات موثوقة، وتترتب على تداول الأخبار الكاذبة العديد من الآثار السلبية، ومنها الإضرار بالحريات الشخصية



والجماعية، وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث والأشخاص، وتشجيع الكراهية والتحريض على العنف، وعلى الرغم من تأسيس بعض المؤسسات الإعلامية الكبرى وحدات للتحقق من صحة الأخبار الزائفة، فإنها وحدها لا تستطيع مواجهة هذه المشكلة، ويتطلب الأمر تعاوناً بين العديد من الجهات المختلفة، بما في ذلك السلطات المختصة خارج المجال الإعلامي والفرد نفسه.

يتضح من هذا النص مفهوم الأمن الإعلامي الذي يهدف إلى حماية الفضاء الإعلامي والمجالات المختلفة التي تتأثر به، وخاصة المجال السياسي والإعلامي من تداعيات الأخبار الكاذبة التي تؤثر على جودة ومصداقية الصحافة في الفضاء الإلكتروني، وينبغي للأفراد تعلم التفكير النقدي والتثقيف الإعلامي للتمييز بين الحقيقة والزيف، وهذا يساعد في الحفاظ على الأمن والاستقرار للمنظمات والحكومات والأفراد، وللتغلب على هذه السلبيات يتطلب الأمر جهوداً مشتركة بين المؤسسات الإعلامية والحكومات والأفراد، بما في ذلك مكافحة الإساءة والفبركة في مواقع التواصل الاجتماعي وتدقيق الحقائق عبر مصادرها.

ومن هذا المنطلق؛ تأتي أهمية دور المؤسسات الإعلامية والجهات الحكومية والمدنية في العمل على توعية الجمهور بأهمية الأمن الإعلامي وأثره على المجتمع، وتوفير الموارد اللازمة للتحقق من صحة المعلومات والتأكد من مصادرها، وتعزيز التفكير النقدي والتحليلي لدى الأفراد لتمكينهم من التمييز بين المعلومات الصحيحة والمعلومات الكاذبة، وتعزيز الحوار والنقاش العقلاني في المواضيع المثيرة للجدل، والعمل على منع انتشار المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة في الفضاءات الإلكترونية، وبالتالي يمكن القول إن الأمن الإعلامي أصبح مفهوماً حيويًا وضروريًا في عالمنا الحالي، ويجب على المجتمعات والأفراد والمؤسسات الإعلامية والحكومية والمدنية العمل معاً للحفاظ عليه وتعزيزه، وذلك بالتحقق من المعلومات والأخبار والتأكد من مصادرها ونشرها بطريقة صحيحة وشفافة، وتوعية الجمهور بأهمية الأمن الإعلامي وأثره على المجتمع والحفاظ على الحق في الحصول على معلومات صحيحة وصادقة.

إن تحقيق مطلب الأمن الإعلامي يتطلب اتخاذ إجراءات عدة، منها العمل على تحقيق المصداقية والشفافية في وسائل الإعلام، وتوفير مصادر موثوقة للمعلومات،



كما يتطلب ذلك تحسين الوعي الإعلامي وتعزيز التثقيف الإعلامي لدى الجمهور، وتوفير دورات تدريبية وورشات عمل حول كيفية التعامل مع الأخبار الكاذبة. ومن الأمور الأخرى التي يمكن اعتمادها لتحقيق الأمن الإعلامي تشكيل لجان مختصة لفحص الأخبار والتحقق من صحتها، وتفعيل دور المنظمات الإعلامية والحكومية في مكافحة الأخبار الكاذبة والتحريضية والمضللة، وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات لتحقيق الأمن الإعلامي. ويجب الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الإعلامي يمثل تحدياً كبيراً في عصرنا الحالي، حيث تواجه وسائل الإعلام تحديات كثيرة في تحقيق المصداقية وتأمين المعلومات الصحيحة للجمهور، لذلك يجب العمل بشكل متواصل لتحقيق الأمن الإعلامي وضمان الحفاظ على سلامة واستقرار المجتمعات في عالمنا الرقمي المتطور. بناء على ما سبق، يأتي هذا المقال مركزاً على متغيري الأخبار الكاذبة ومطلب الأمن الإعلامي، رامية إلى تشریح الظاهرة للتعرف على مسببات انتشار التضليل الإعلامي والأخبار الكاذبة في السنوات الأخيرة، وأثرها على الأمن الإعلامي للمجتمعات، محاولاً اقتراح ما من شأنه أن يساهم في تحقيق هذا النوع من الأمن، من خلال طرح التساؤل: كيف أثرت الأخبار الكاذبة على مطلب تحقيق الأمن، وكيف يمكن تجاوز هذه التأثيرات؟

المحور الأول: الأخبار الكاذبة والأمن الإعلامي

أولاً- مدخل مفاهيمي للأخبار الكاذبة:

1- الأخبار الكاذبة: يرجح بالقول أن ظهور المصطلح مرتبط بالصحفي الكندي Graig SILVERMAN الذي استعمله لأول مرة في تغريدة استنكر من خلالها خبراً نشر عبر موقع ناشيونال بورت نت يوم 14 أكتوبر 2014 حول فرضية الالتزام بالحجر الصحي بإحدى الولايات الأمريكية "تكساس" بسبب التبليغ عن إصابة عائلة بفيروس إيبولا⁽¹⁾، بينما تربطه بعض المصادر الأمريكية بالفوز غير المنتظر للرئيس الأمريكي دونالد ترمب سنة 2016 بعد تفشي ظاهرة تناقل وانتشار العديد من الأخبار المغالطة خلال فترة الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية في وصفه لخصومه والصحف التي

تعرض له بالنقد ، ليتم اعتماده للحديث عن تحريف المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي⁽²⁾ .

وقد جاء في ترجمة لجنة إثراء اللغة الفرنسية التعريف التالي: الأخبار الكاذبة هي معلومة مزيفة أو متحيزة يتم نشرها لتفضيل حزب سياسي على حزب آخر، أو للإساءة لسمعة شخصية أو مؤسسة أو للطعن في حقيقة علمية مثبتة.⁽³⁾

وقد جاء في نتائج دراسة لحرورية شريط سنة 2022 أن الأخبار الكاذبة «Fake news» رغم أنها مرادفة للأخبار المزيفة إلا أنها لا تفرض بالضرورة في كل الحالات توفر سوء النية من طرف ناشريها ومروجيها ، فيصبح في هذه الحالة من الواجب التفريق بين "الأخبار المضللة «desinformation» أي إنتاج ونشر المعلومات بهدف التعتيم والتأثير على الرأي العام بما يتوافق وتوجهات أصحابها ، وبين الأخبار المغلوطة «mesinformation» التي تشير إلى إنتاج ونشر المعلومات الخاطئة.

من ينشر الأخبار الكاذبة؟ يجب الاستاذ وهاب الشريف الجميع مشارك؛ يضيف قائلاً أن نظريات المؤامرة المؤسسية والخبيثة يتبناها أولئك الذين يؤمنون بها ويفسرونها ويجعلونها تتطور ، ويجمعونها وينقلونها بأشكال مختلفة⁽⁴⁾ ، إنه "تضخم" للأخبار الكاذبة حيث يصبح كل فرد مستهلكاً ومنتجاً ومذيعاً في نفس الوقت في عالم يعتقد فيه الجميع أنهم خبراء وأنهم ضحية للتحيزات المعرفية ، كما يعتقد الجميع أنه من واجبهم تنبيه الآخرين إلى ما اكتشفوه أو فهموه وأن القوى الخفية تختبئ عنا" ، ولكن ليس بنفس التأثير؛ ومع ذلك لا يكون لكل شخص نفس التأثير عند نشر "أخبار مزيفة" ، على سبيل المثال أظهرت دراسة أن المشاهير والسياسيين الذين يتابعون عدداً كبيراً من المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي يثبتون أنهم الموزعون الرئيسيون للمعلومات الخاطئة عن فيروس كورونا ، حيث يكافح مراقبو الحقائق ووسائل الإعلام الرئيسية للتنافس مع وصول هؤلاء المؤثرين: فقد وجد معهد أكسفورد رويترز للدراسات الإعلامية أن السياسيين والمشاهير وغيرهم من الشخصيات العامة البارزة كانوا مسؤولين عن إنتاج أو نشر 20٪ من الادعاءات الكاذبة حول فيروس كورونا ، فإن منشوراتهم تمثل 69٪ من إجمالي مشاركة وسائل التواصل الاجتماعي.⁽⁵⁾



فالأخبار الكاذبة تعمل وفق عوامل نفسية واجتماعية من أجل زيادة الاستقطاب حيال قضية اجتماعية أو سياسية معينة، أو التحيز رفقة شخصية معينة، وفي الكثير من الأحيان ينخرط الأفراد في فكر معين من أجل ركوب الموجة من منطلق عالمية الحدث وتناقل ما ينتجه الغرب عبر منصات التواصل الاجتماعي عن قصد أو عن غير قصد، وهي غالباً معلومات ملفقة تتخذ من وسائل الإعلام في الفضاء الرقمي بيئة خصبة للتناقل والانتشار، وتتقاطع في المضمون مع الإشاعة والأخبار المضللة والترفيف.

2- التضليل الإعلامي: وهو محتوى ملفق ممزوج بالحقائق، ويشمل ممارسات شبكة من المتابعين الزائفين أو أنشطة التصيد المنظمة، وهنا إلى المعلومات المضللة ليست فقط ممارسات إنتاج المعلومات ولكن أيضاً مجموعة الأنشطة لتعزيز أهمية هذا النوع من المحتوى⁽⁶⁾.

3- الإشاعة: هي مجموعة أخبار زائفة تنتشر في المجتمع بشكل سريع ويتم تداولها بين العامة متوهمين بصحتها، ودائماً ما تكون هذه الأخبار شائعة ومثيرة، وتفتقر الشائعة إلى المصدر الموثوق عادة، والذي يحمل أدلة على صحتها، وتهدف هذه الأخبار إلى التأثير على الروح المعنوية والبلبله وزرع بذور الشك، وقد تكون هذه الشائعة ذات طابع عسكري أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي⁽⁷⁾. أو هي "أخبار مشكوك في صحتها ويتعذر التحقق من أصلها، ويتعلق الأمر بموضوعات لها أهمية لدى الموجهة إليهم ويؤدي تصديقهم لها أو نشرها إلى إضعاف روحهم المعنوية"⁽⁸⁾.

4- الذباب الإلكتروني: سمحت التكنولوجيا والتكنولوجيا الجديدة في الفضاء الرقمي بظهور مجموعات وأفراد تخصصت في بث المعلومات، ولأفكار والآراء وأحيانا الترويج لشخصيات معينة تعمل على نشر ممارسات تضليلية، أطلق عليها بالجيش الإلكتروني⁽⁹⁾.

ثانياً- الأمن الإعلامي:

يتطلب منا الأمر الخوض في مفهوم الامن مستقلاً قبل الدخول في المصطلح العام للأمن الإعلامي، فيعرفه Barry BUSAN على أن "الأمن هو العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية"⁽¹⁰⁾.



وعلى إثر ذلك ظهرت مفاهيم في الأمن الجماعي والأمن القومي والأمن الاقتصادي وغيرها من أبعاد الأمن المختلفة، وبعد نهاية الحرب الباردة برز مفهوم الأمن من خلال ضرورة تحقيق التنمية التي لا تتم إلا من خلال تحقيق الأمن الإنساني الذي يعرفه صندوق الأمم المتحدة على أنه: "التحرر من التهديدات التي تتعرض لها القيم الإنسانية".⁽¹¹⁾

وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في بناء تصور شامل حول الأمن حيث أصبح أولوية ويندرج ضمن جميع المجالات قائم على مجموعة من التصورات تمس جميع الميادين سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية وبطبيعة الحال الإعلامية أيضا، مما أدى إلى إلزامية تفعيل دور الإعلام كجزء من التصور الشامل لحماية الإرث الفكري وكذا المقومات العامة لأي دولة، بالإضافة إلى خلق آليات لحماية الأفكار والمبادئ على الصعيدين الداخلي والدولي.

في المقابل نجد تعريفا للإعلام الأمني على أنه: "هو الإعلام الذي يقوم على الوقاية من الجريمة قبل وقوعها من خلال ما يمكن أن يقوم به الإعلام الأمني وغيره من الجهود الاتصالية وهذا بتوجيه مواد أمنية متخصصة".⁽¹²⁾

ويتبين من هنا أن الفرق بين الإعلام الأمني والأمن الإعلامي يكمن في الآليات فالأمن الإعلامي يقوم على تفعيل قطاعات عديدة تقوم في الأساس على معالجة الهوية والأمن المجتمعي والجرائم أما الإعلام الأمني فهو إعلام متخصص يقوم بتوظيف الجهود الاتصالية للأجهزة الأمنية لمحاربة الجريمة بشكل عام.

ثالثا- الفضاء الإلكتروني:

يعرف جوزيف روزنباي الفضاء الإلكتروني على أنه فضاء يجمع بين مكونين أساسيين هما المكان والزمان الإلكترونيين، تم خلقه بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي التي أقيمت بين الحواسيب، وهو نظام تشغيلي محكم باستخدام الالكترونيات لاكتشاف المعلومات عبر أنظمة مترابطة ببعضها البعض.⁽¹³⁾

بينما يعرفه ريد برك مايور بأنه تلك البيئة الإنسانية والتكنولوجية الجديدة للتعبير عن الرأي وتبادل المعلومات، يتكون أساسا من دائرة وسطية تكونت تاريخيا بين

المجتمع المدني والدولة ، وهو متاح لجميع المواطنين (14) .
ويحدّد هابرماس نجاح المجال العام بمدى الوصول والانتشار ، وكذا درجة التحكم الذاتي (المواطنون يجب أن يكونوا أحرار ويتخلصوا من الهيمنة والسيطرة). (15)
وانطلاقاً مما سبق يمكننا تعريف الفضاء الإلكتروني على انه تلك المنطقة الافتراضية التي يتم فيها تداول المعلومات والاتصالات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت ، ويشمل الفضاء الإلكتروني مجموعة واسعة من المواقع الإلكترونية والمنتديات والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني والرسائل الفورية والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والتعليم عن بعد .
ويعتبر الفضاء الإلكتروني مصدراً هاماً للمعلومات والتواصل في العصر الحديث ، حيث يمكن استخدامه لتبادل الأفكار والمعلومات والخدمات عبر الحدود الجغرافية والثقافية واللغوية ، ويمكن الوصول للفضاء الإلكتروني من أي مكان في العالم وفي أي وقت وهو ما يمنحه قوته .

المحور الثاني: آثار انتشار الأخبار الكاذبة على المجتمع

أولاً- تأثيرات الأخبار الكاذبة:

إن انتشار الأخبار الكاذبة يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية ، وتأثيرها على المصدقية والثقة بين الناس والمؤسسات ، كما يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات والاضطرابات المجتمعية ، وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث. ويشير الخبراء إلى أن الأخبار الكاذبة يتم استخدامها بشكل خاص في السياسة والحملات الانتخابية ، ويمكن أن تؤثر على نتائج الانتخابات والقرارات الحكومية. (16)
بصفة عامة يمكن القول بأن تأثير الأخبار الكاذبة على المجتمع يمكن أن يكون كارثياً. فعندما تنتشر الأخبار الكاذبة ، يصبح من الصعب على الناس التمييز بين الحقيقة والخداع. ومن ثم فإنه يمكن أن يحدث تأثيرات سلبية على المجتمع بشكل عام ، من بين هذه التأثيرات (17) :

1- إفساد الرأي العام: تنتشر الأخبار الكاذبة عبر الإنترنت بشكل سريع ، وتصبح من الأدوات المستخدمة لتشويه الحقائق ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تشتيت الرأي

- العام، والذي يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على القرارات التي يتخذها الناس.
- 2- **زيادة الانقسامات:** تؤدي الأخبار الكاذبة إلى زيادة الانقسامات في المجتمع، ويمكن أن يكون هذا الانقسام في مواضيع سياسية أو اجتماعية أو غيرها، وعندما ينقسم المجتمع يصبح من الصعب إيجاد حلول للمشكلات المشتركة.
- 3- **التأثير على الاقتصاد:** تؤثر الأخبار الكاذبة على الاقتصاد، وذلك عندما تؤدي إلى خسارة الثقة في المؤسسات والشركات، وعندما يخسر الناس الثقة في المؤسسات والشركات يصبح من الصعب عليهم الاستثمار فيها، فيؤدي ذلك إلى تراجع الاقتصاد.
- 4- **التأثير على الصحة العامة:** تؤثر الأخبار الكاذبة على الصحة العامة، وخاصة عندما تتعلق بالأمراض والعلاجات، فقد يؤدي الاعتماد على الأخبار الكاذبة لإحداث الفوضى والاضطراب في المجتمع، كما يمكن أن تؤدي إلى اندلاع الاحتجاجات والتظاهرات والصدامات بين الناس.
- 5- **تشويه الصورة العامة للشخصيات العامة:** تؤدي الأخبار الكاذبة إلى تشويه صورة الشخصيات العامة وتعريضها للانتقاد والاعتراض دون سبب واضح.
- 6- **التأثير على القرارات السياسية:** تؤثر للأخبار الكاذبة على القرارات السياسية والاقتصادية، وبالتالي تؤدي إلى تأخر التطور والتقدم في المجتمع.
- 7- **التأثير على الصحة النفسية:** تؤثر الأخبار الكاذبة على الصحة النفسية للأفراد، حيث تسبب القلق والتوتر والتشاؤم وحتى الاكتئاب.
- 8- **تدمير الثقة:** تؤدي الأخبار الكاذبة إلى تدمير الثقة بين الناس وبين الحكومات والمؤسسات، وبالتالي تؤثر على التعاون والتنسيق في المجتمع.
- 9- **الانفصال:** تساهم الأخبار الكاذبة في انفصال الأفراد والمجتمعات، حيث تؤدي إلى انعدام الثقة بينهم وبين الحكومات والمؤسسات، وبالتالي تؤثر على التعاون والتنسيق في المجتمع.

ثانياً: حماية البيانات هل أصبحت ضرورة؟

إننا نعيش في عالم يتسم بتزايد استخدام التكنولوجيا والإنترنت، وزيادة كميات البيانات التي يتم تبادلها وتخزينها على الإنترنت، ومع تزايد كميات البيانات التي يتم جمعها وتخزينها على الإنترنت، تزداد المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني وسرقة



البيانات، مما يشكل خطراً على الخصوصية الشخصية والمعلومات الحساسة. علاوة على ذلك، تشرع بعض الدول في تطبيق قوانين صارمة لحماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات العامة في الاتحاد الأوروبي GDPR، التي تجبر المؤسسات والشركات على الامتثال لهذه القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية بيانات المستخدمين.

ومن الآثار الإيجابية المتوقعة على حماية البيانات إذكاء الوعي ومحو الأمية في وسائل الإعلام على مستوى المستهلكين بما يؤثر على حماية البيانات، وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل عدداً من المشاريع لتحليل ظاهرة الأخبار الكاذبة ووضع تدابير مضادة، فالمستهلكون المتعلمون بوسائل الإعلام قادرون على التفكير في الرسائل الإعلامية وفهم قوة المعلومات والاتصالات، لذلك سيكون هؤلاء أكثر حرصاً عند الكشف عن بياناتهم الشخصية.

وسيقبل الكشف الفعال عن الأخبار الكاذبة من تشويه صورة الأفراد من الممارسات الشائعة لإخفاء مصدر نشر الكيان للأخبار الكاذبة وقرصنة حسابات الأفراد الآخرين، ويمكن التشهير بأصحاب هذه الحسابات، نظراً لأنه من الشائع نشر الأخبار المزيفة بهدف إيذاء الأشخاص والمثال في ذلك الحملات السياسية، فإن تكنولوجيا الكشف عن الأخبار المزيفة ستحد من هذا النوع من التشهير.⁽¹⁸⁾

ومن الآثار السلبية المتوقعة على حماية البيانات؛ الافتقار إلى الشفافية والحاجة إلى أساس قانوني حيث تجمع خوارزميات الكشف عن الأخبار الكاذبة مجموعات مختلفة من المعلومات مع بعضها البعض والتي توجد من بينها أيضاً بيانات شخصية (على سبيل المثال تتعلق بمصدر الرسائل)،⁽¹⁹⁾ وحالياً ليست البيانات الشخصية التي تتم معالجتها في سياق الكشف عن الأخبار الكاذبة شفافة للأفراد، ولا الأساس القانوني لهذه المعالجة، ونتيجة لذلك لا يمكن للأفراد ممارسة حقوقهم بفعالية في الوصول إلى بياناتهم الشخصية وتصحيحها وحذفها.

ناهيك عن دقة الخوارزميات؛ في حين أن التكنولوجيا يمكن أن تساعد في تقييم أعداد كبيرة من حالات الأخبار الكاذبة، فإن فعاليتها مرتبطة بمعدلات الخطأ في الخوارزميات المطبقة (أحياناً يتم تطبيق مجموعة من الخوارزميات المختلفة بالتتابع)

بالنظر إلى التعقيد السياقي⁽²⁰⁾، فضلاً عن الاختلافات الثقافية وتحديات الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي الكشف عن الأخبار المزيفة إلى نتائج متحيزة، وقد يؤدي ذلك إلى حظر المعلومات الحقيقية أو فئات المستخدمين/الآراء التي تم تهميشها. وكذلك زيادة صنع القرار الآلي، فقد تتكون تكنولوجيا الكشف عن الأخبار الكاذبة بشكل أساسي من أدوات الكشف الآلي التي يجب تطبيق الرقابة البشرية الفعالة عليها، وكثيراً ما تكون الموارد البشرية المخصصة للرقابة غير كافية وقد لا يتمكن الأشخاص المعنيون بالبيانات من ممارسة حقوقهم في الإشراف البشري و/أو الوصول إلى بياناتهم الشخصية.⁽²¹⁾

تمتد الأخبار الكاذبة عبر الفضاءات الرقمية بسرعة كبيرة ويمكن أن تؤثر على الرأي العام بشكل كبير، بالنظر إلى اعتماد الكثيرين على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار، وبذلك تؤثر الأخبار الكاذبة على صنع القرارات وتغيير مسار الديمقراطية حسب نوعية ومحتوى الرسائل التي تنتشر عبر الفضاء الرقمي، ناهيك عن تسبب هذا النوع من الأخبار الكاذبة على الصحة النفسية عند تداول أخبار تبث الرعب والقلق وتزرع الخوف في نفسية الجمهور الملتقي، وفي الجانب الاقتصادي يؤدي تداول الأخبار الكاذبة إلى إحداث أزمات ومشاكل اقتصادية في الفترات الصعبة ومثال ذلك ما حدث في أزمتي الحليب والسميد مؤخراً، ضف إلى ذلك صناعة عداة سياسي دولي بسبب بث عبارات ومواقف بين الدول تذكي نار الفتن؛ والأزمة الجزائرية المغربية خير دليل على ذلك ولا ننس ما أجاج الصراع الروسي الأوكراني، فالأخبار الكاذبة تؤدي إلى التأثير على الرأي العام وتغيير الاتجاه وتشويه الحقائق والتلاعب بالتاريخ.

المحور الثالث: الأخبار الكاذبة وأثرها في تحقيق مطلب الأمن الإعلامي:

يهدف الأمن الإعلامي إلى حماية المعلومات والبيانات والمصادر الإعلامية المختلفة من كافة أنواع التهديدات والاختراقات الإلكترونية، وكذا الهجمات السيبرانية التي تستهدف ضرب البيانات عبر الفضاء الإلكتروني، ويشمل الأمن الإعلامي الحفاظ على حرية التعبير والحق في الإعلام، وضمان توفير المعلومات الصحيحة وشفافية.

وتؤثر الأخبار الكاذبة سلباً على تحقيق الأمن الإعلامي، حيث إنها تؤدي إلى نشر معلومات خاطئة ومضللة، والتشويش على الرأي العام وتشويه سمعة الأفراد والمؤسسات.

وقد يؤدي نشر الأخبار الكاذبة إلى حدوث تأثيرات سلبية على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والتأثير على القرارات الحكومية والاقتصادية والخاصة⁽²²⁾.

علاوة على ذلك، تؤدي الأخبار الكاذبة إلى تعريض المجتمع للتلاعب والتأثير الخارجي من قبل الأطراف المعادية والجماعات الإرهابية، وهذا يمثل تهديداً للأمن الإعلامي والوطني.

لذلك يجب على وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني العمل على مكافحة الأخبار الكاذبة والتحري عن صحة المعلومات والتأكد من مصداقيتها، وذلك من خلال تعزيز الوعي الإعلامي والتحري عن الأخبار المشكوك في صحتها ونشر المعلومات الدقيقة والموثوقة.

إن تجاوز الأخبار الكاذبة لتحقيق الأمن الإعلامي ليس خياراً مفضلاً، بل يجب مواجهتها بطرق فعالة، حيث يمكن إقامة شراكات مع منصات التواصل الاجتماعي والمحتوى الإعلامي الرقمي لتحسين المصداقية للمحتوى المنشور.

كما يمكن للحكومات والمؤسسات الإعلامية العمل على تعزيز الصحافة المهنية والأخلاقيات الصحفية، وضمان حرية التعبير وحماية حقوق الصحفيين والمدونين والناشطين الإعلاميين، فيتم تشجيع التنوع في وسائل الإعلام وتحفيز المنافسة بين المنتجين لتحسين جودة المحتوى الإعلامي وزيادة المصداقية.

بالإضافة لتعزيز الأمن الإعلامي من خلال تشجيع وتمويل الأبحاث والدراسات حول الأخبار الكاذبة وتأثيرها على المجتمعات، وكذلك تنظيم حملات توعية وتنقيف حول الموضوع.

وكذا يمكن للأفراد المساهمة في تحقيق الأمن الإعلامي عن طريق التحقق من المصادر والمعلومات التي يتم تداولها وعدم التعجل في نشر الأخبار قبل التأكد من صحتها، كما يمكن تقديم البلاغات إلى الجهات المختصة في حالة الاشتباه في نشر

أخبار كاذبة.

بشكل عام، يجب أن تكون مكافحة الأخبار الكاذبة وتحقيق الأمن الإعلامي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، وتتطلب جهوداً متعددة ومستمرة لتحقيقها، وأن يكون هناك التزام بتعزيز الوعي والتثقيف حول الأخبار الكاذبة وكيفية مواجهتها، وتشجيع الجهود المشتركة لتحقيق الأمن الإعلامي وضمان حرية التعبير.

وتعمل الجزائر على تعزيز مبدأ الأمن الإعلامي من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات تعنى بتحسين البنية التحتية للاتصالات والانترنت، وتدريب الكوادر البشرية على تحقيق الأمن الإلكتروني والحماية من الهجمات السيبرانية، كما تشجع الحكومة الجزائرية مبدأ التعاون بين القطاع العام والخاص في تطوير الامن الإعلامي وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.

وتزايد انتشار الأخبار الكاذبة في السنوات الأخيرة على نطاق واسع لنشر الدعاية السياسية والتأثير على نتائج الانتخابات، وحتى لإيذاء شخص أو مجموعة من الناس، ويعتبر الفيسبوك بيئة مناسبة لتداول الأخبار الكاذبة، ويمكن الكشف عن الأخبار المزيفة عن طريق التحقق من اتساق الأخبار مع مجالات مختلفة، مثل الخلفية التقنية لاكتشاف المرسل الحقيقي أو الخلفية الاجتماعية و/أو القضائية (على سبيل المثال: ما هو القصد من الرسالة المزيفة، مثل إلحاق الضرر بشخص أو مجموعة)، وبالتالي؛ فإن كشف الحقائق يتطلب الوعي بمختلف السياقات وتوافر مصادر موثوقة.

وتعد محاربة الأخبار الكاذبة أمراً صعباً للغاية، حيث تخضع لمبدأ كفالة حرية التعبير والحق في الديمقراطية الذي يعزز استقلال وتعددية وسائط الإعلام؛ إلا أنه يوجد في بعض الأحيان خط خفي للغاية

ويمكن للتحقق اليدوي معالجة بعض هذه التحديات، ومع ذلك فإنه بطيء جداً في تغطية موزعي المعلومات الكبار مثل منصات التواصل الاجتماعي، وغالباً ما تجمع أدوات التحقق الآلي من الحقائق بين طرق مختلفة، على سبيل المثال الذكاء الاصطناعي، ومعالجة اللغة الطبيعية (تحليل اللغة المستخدمة)، و blockchain فيما يتعلق بالأخبار المزيفة المضمنة في الصور وأشرطة الفيديو، كما تجمع بين البيانات



الوصفية والتفاعلات الاجتماعية والإشارات البصرية وصورة المصدر؛ والمعلومات السياقية الأخرى المحيطة بالصورة أو الفيديو لزيادة الدقة.⁽²³⁾

كما تم تصميم الخوارزميات للتحقق من محتوى الأخبار وكشف التضخيم (النشر المفرط و/أو المستهدف)؛ حسابات وهمية واكتشاف الحملات، فغالبًا ما تطبق عملية تحليل الأخبار المزيفة العديد من الخوارزميات بالتتابع، ومع ذلك فإن فعالية هذه الخوارزميات لم تتحسن بعد.⁽²⁴⁾

وعلى الرغم من انتشار الأخبار المزيفة بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن الأبحاث تشير إلى أن السلوك البشري "التسويق الشفهي"، يساهم في انتشارها أكثر من الروبوتات الآلية، لذلك يجب النظر إلى الأمر بشكل شامل وليس الاعتماد على محاربة مرسل الأخبار المزيفة وحده، بل ينبغي زيادة المرونة في مواجهة الأخبار المزيفة من جانب المتلقي والمجتمع بأسره، ويتطلب ذلك زيادة وعي المواطنين ومحو الأمية الإعلامية، بالإضافة إلى تحديد المخاطر والتهديدات التي تواجه الوحدة السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكذا تكثيف الجهود لتعزيز الإعلام الحر والمستقل وتعزيز الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام التقليدية والرقمية من خلال توفير مصادر موثوقة للمعلومات والتحليلات المستقلة.

فقد ظهرت العديد من الأخبار الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي مع انتشار فيروس كورونا، وقد أكدت الداخلية الجزائرية أنه سيتم تطبيق إجراءات صارمة لمن يروجون للشائعات والأخبار الكاذبة وفقاً للقوانين المحددة، وتعتبر الأخبار الكاذبة خطيرة ويمكن أن تؤثر على النظام العام وأمن واستقرار المجتمع كما يمكن أن تؤثر على حقوق وحرية الأفراد، ولهذا السبب شنت السلطات الجزائرية منذ عام 2020 حملة ضد مروجي الأخبار الكاذبة على المنصات الاجتماعية، وتفاقت هذه الحملة مع ظهور فيروس كورونا في البلاد.

وفي الخامس عشر من شهر أبريل 2020، أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن توقيف شخصين بتهمة نشر أخبار كاذبة عبر المنصات الإلكترونية، تم توقيف أحدهما في ولاية الشلف بسبب تداوله نسخة مزورة لمسودة الدستور الجزائري المراجعة، فيما تم توقيف الآخر في ولاية تيارت بسبب نشره نسخة مزورة من بيان

منسوب لوزير الداخلية يتعلق بتخصيص منح مالية لأفراد الحماية المدنية. (25).

لقد سبق وأن حذرت وزارة الداخلية من ترويج الإشاعات والأخبار الكاذبة والمغلوبة التي تهدف إلى نشر البلبلة وخرق النظام العام، وتؤكد على أن القانون سيتم تطبيقه بصرامة ضد أي مخالف، وقد أكدت الرئاسة الجزائرية في بيان لها عدم صحة ما تم تداوله عبر المنصات الاجتماعية بشأن مسودة الدستور وأن النسخة المتداولة مزورة، وتعهد الرئيس الجزائري بالكشف عن هوية ناشري الأخبار الكاذبة والمضللة، وذلك لأن انتشار الأخبار الكاذبة في الفضاءات الرقمية يخفي وراءه رغبة في تعميم الشائعات في المجتمع والحصول على عائدات مالية، ويحذر خبراء المعلوماتية والقانونيون من خطورة الأخبار الكاذبة التي تمس بالنظام العام وبأمن واستقرار المجتمع وبحقوق وحرية الأفراد، ويدعو الخبراء إلى إطلاق ورشات عمل لتوعية المواطنين والحد من انتشار الأخبار الكاذبة وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى تشديد الرقابة على المحتوى المنشور في الفضاء الرقمي واتخاذ إجراءات صارمة ضد ناشري الأخبار الكاذبة، كما يجب على الجمهور أن يكون حذراً ويتحرى المصادر قبل نشر أي خبر أو تعليق على المواقع الإلكترونية، وعدم التسرع في تصديق الأخبار قبل التأكد من صحتها. (26)

المحور الرابع: حلول واستراتيجيات عامة مقترحة لتفادي الأخبار الكاذبة لتحقيق الأمن الإعلامي

يعد التحقق من المصادر أحد أهم الأشياء، لأنه عندما تجد خبراً يهمك قد تكون معلوماته دقيقة، لكن لا تجعل هذا المكان هو المصدر الوحيد الذي تذهب إليه، ويوصي الخبراء بإجراء أبحاثهم حول استهلاك المعلومات ومصادرها.

فقد أشار تقرير للبروفيسور سبايسر من جامعة فرانكلين أنه يتوجب التحري من مصادر المعلومات في حالة ما إذا قرأنا مناشير تبدو واهية وغير صحيحة، لذا نبحث عن أخطاء القواعد والتأكد من الحصول على الجهة الباثة أو المصدر للتأكد من مدى مصداقية القناة أو الوسيلة أو الناشر.

ويقول سبايسر: «كانت الأخبار الكاذبة جزءاً من انتخابات عام 1800، لذلك من

المحتمل أن تكون جزءاً من انتخابات 2018 و2020 في المستقبل». «الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها التعامل معها هي تسليح أنفسنا بالمعلومات التي نحتاجها لبذل قصارى جهدنا حتى لا نتأثر بها سلباً»

كما قامت وزارة الداخلية في الحكومة التشيكية على سبيل المثال، بإنشاء مركز لمكافحة الأخبار الكاذبة بعد ظهور 40 موقعاً باللغة التشيكية تحتوي على قصص كاذبة، معظمها عن المهاجرين، ويحاول المتخصصون العاملون في المركز مواجهة المعلومات الكاذبة عبر موقع ويب مخصص لإيصال وجهة نظر الحكومة، إذ تريد وزارة الداخلية الآن العمل مع شركة Facebook لوقف انتشار الأخبار الكاذبة قبل نشرها، وبالطبع هناك قضايا أخلاقية حول إزالة المحتوى، لذلك يجب على الحكومات أن تعمل بجدية لتحقيق توازن جيد، وبدلاً من إلغاء القصص تماماً قالت الوزارة إنها تهدف إلى العمل جنباً إلى جنب مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الإخبارية لمساعدة المواطنين على اتخاذ خيارات أكثر استنارة.⁽²⁷⁾

في غضون ذلك، تأمل الحكومة الألمانية أن تساعد مواقع التواصل الاجتماعي ومستخدميها في المعركة ضد الأخبار المزيفة، قبل انتخابات 2017 بعد تقارير عن ظهور قصص كاذبة عن مستشارة الشركة، أنجيلا ميركل تدرك أن مواقع التواصل الاجتماعي ضرورية للسيطرة على القضية، حيث حذر وزير العدل الألماني هايكو ماس شركات مثل فيسبوك من احترام قوانين البلاد الصارمة ضد التشهير.⁽²⁸⁾

ويشترك Facebook بالفعل مع منظمات كشف الحقائق في ألمانيا وفرنسا كجزء من تحديث جديد، ويمكن للمستخدمين الإبلاغ عن المقالات التي يشتبهون في احتوائها على معلومات خاطئة ثم يتم تسليمها إلى مركز تقييم مستقل، وبدلاً من إزالتها يتم وضع علامة بتحذير من أنها تحتوي على أخبار مزيفة وتظهر في الأسفل في خلاصات المستخدمين.

مبادرة أخرى تهدف إلى مساعدة المواطنين على اتخاذ خيارات مستنيرة قبل الانتخابات الفرنسية لعام 2017 هي مشروع First Draft News CrossCheck، وهو برنامج تحقق تعاوني يشمل شركات التكنولوجيا بما في ذلك Facebook وGoogle. في مؤسسة First Draft News الأمريكية يقول واردل "إن التعاون بين الحكومات

وشركات التكنولوجيا والمؤسسات الإخبارية والمواطنين ضروري"، والجميع بحاجة إلى العمل معاً وليس مؤسسة واحدة فقط، فالأمر ضروري لحل هذه المشكلة، وقد تكون الإجابة الحقيقية أكثر عمقاً وطويلة الأمد، وفي هذا الصدد يؤمن دانيال فاراسي مدير مؤسسة Grassroots Political Consulting بالتعليم حتى يتمكن المستخدمون من فضح القصص الكاذبة بأنفسهم؛ فيقول: «يجب أن يكون التعليم أكثر ارتباطاً بالثقافة المحلية وأن يكون ذا مستوى أفضل»، «ثم يمكن للناس تحديد مصادر أخبارهم».

ومن هذا المنطلق تعمل الجهات الحكومية الجزائرية لاعتماد نظام إلكتروني عالمي للكشف عن الأخبار الكاذبة ومتابعتها والحد من تداولها أو دحضها قبل انتشارها. وقد صرح وزير الرقمنة الجزائري السيد شرحبيل حسين في زيارته للمدرسة العليا للإعلام الآلي يوم 18 أكتوبر 2022 أن تحديد وتتبع الأجهزة التي تبث محتوى غير قانوني وكاذب على الشبكات الاجتماعية أمر ممكن بالتعاون بين الحكومة المعنية (صاحبة الشكوى) والجهة المالكة للمنصة، وأضاف أن منصة فيسبوك "التزمت منذ مدة بالتعاون مع عدة حكومات عبر العالم للحد من نشر الأخبار الكاذبة ومنع نشر المحتوى الذي يحرض على العنف والكراهية".

ووفق ذات المتحدث فإنه بإمكان مالك المنصة أن يقدم عناوين بروتوكول الإنترنت أو ما يعرف بـ "IP" التي يتم استخدامها لنشر الأخبار الكاذبة، ويمكن أن تطلبها الحكومة الجزائرية من خلال القضاء.

ولفت فارح إلى أن عناوين "IP" تتيح أيضاً "معرفة وتحديد الأجهزة المستعملة من طرف ناشري الأخبار الكاذبة أو أي محتوى غير قانوني أو محرض على العنف والكراهية".

ولتحقيق الأمن الإعلامي في الجزائر يجب توفير بعض المتطلبات الأساسية والتي تشمل تحديث القوانين واللوائح لتناسب مع التطورات التكنولوجية، وتحديد المخاطر التي تتعرض لها المعلومات والمصادر الإعلامية، ضف إلى ذلك توفير تدريب مستمر للكوادر العاملة في المجال الإعلامي والإلكتروني وتزويدهم بالمهارات الضرورية للحفاظ على الأمن الإعلامي، مع ضرورة توفير بنية تحتية قوية للاتصالات وضمن



أمان عالي لأنظمة الشبكات الإلكترونية، وتطوير خطط وإجراءات قوية لمواجهة التهديدات الإلكترونية والاستعداد للتعامل معها في حالة وقوعها. (29)

كيف يمكن تحقيق مطلب الأمن الإعلامي في ظل انتشار الأخبار الكاذبة في

الفضاء الإلكتروني؟

يمكن تحقيق الأمن الإعلامي من خلال الاستمرار في تحديث وتعزيز الأسس التالية:

- الالتزام بالمعايير الصحفية والأخلاقية في جميع الأنشطة الإعلامية، والتي تشمل تحقيق المصداقية والدقة والحياد في تغطية الأخبار والمعلومات.
- توفير الحماية والأمن للصحفيين والعاملين في الإعلام من الاعتداءات الجسدية واللفظية، وضمان عدم التعرض لأي ضغوط أو تهديدات من قبل الجهات المعنية بتغطية الأخبار.
- توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة للصحفيين والعاملين في الإعلام، وضمان الحفاظ على سرية المصادر والمعلومات المستلمة والمنشورة.
- توفير التدريب والتعليم المستمر للصحفيين والعاملين في الإعلام بشأن السلامة والأمن الإعلامي، بما في ذلك الاستخدام الآمن للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.
- التعاون مع الجهات الأمنية والمنظمات المعنية بتحقيق الأمن الإعلامي، والتبليغ عن أي اعتداءات أو تهديدات قد تتعرض لها وسائل الإعلام وعاملوها.
- توفير الحماية والأمن اللازمين للمصادر المستخدمة في التغطية الإعلامية، بما في ذلك الحفاظ على سرية هويتهم ومعلوماتهم الشخصية.
- تشجيع التعددية الإعلامية والتفاعل بين وسائل الإعلام المختلفة، وتوفير مساحات للحوار والنقاش المفتوح بين الصحفيين والجمهور.

خاتمة:

بسبب الاستخدام المكثف والمفتوح لوسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الفضاءات الإلكترونية عرضة للكثير من التحديات الأمنية، ولا سيما انتشار الأخبار الكاذبة، وللحفاظ على الأمن الإعلامي هناك عدة نقاط يجب اتباعها؛ وهي التحقق من المصادر، فحص الحقائق، استخدام التشفير لحماية المعلومات الحساسة، استخدام



المصادقة الثنائية، وتثقيف الجمهور حول الأخبار الكاذبة وكيفية التعرف عليها. ويمكن استخدام مصادر موثوقة مثل snopes.com و factcheck.org للتحقق من صحة المعلومات، وتشفير الرسائل والملفات لحمايتها من الاختراق، ويجب تثقيف المستخدمين للتمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة، والتركيز بالأساس على:

- توفير برامج الحماية والأمان اللازمة للأجهزة والشبكات الإلكترونية لتجنب الاختراقات والهجمات الإلكترونية، كما يجب تحديث تلك البرامج بشكل دوري لضمان الحماية المستمرة.

- الالتزام بالمعايير الصحفية والأخلاقية في جميع الأنشطة الإعلامية، والتي تشمل تحقيق المصداقية والدقة والحياد في تغطية الأخبار والمعلومات، وتفاذي نشر المعلومات الكاذبة والمضللة التي تهدد أمن المجتمع الإعلامي.

- تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات الإعلامية والجهات الحكومية والأمنية لتحقيق الأمن الإعلامي، من خلال التعاون في تبادل المعلومات والتحقق من صحتها وتقديم الدعم والمساعدة في حماية الأمن الإعلامي.

- تشجيع المنصات الإلكترونية والشركات المتعلقة بالإنترنت على تعزيز الأمان الإلكتروني ومحاربة الأخبار الزائفة والكاذبة، وتنفيذ إجراءات الحماية والأمان اللازمة للمستخدمين.

- توعية المستخدمين وتثقيفهم حول أهمية الأمن الإعلامي وطرق الحفاظ عليه، وذلك من خلال توفير الدورات التدريبية والورش العملية والمحاضرات التوعوية المختلفة.

الهوامش والمراجع:

(1)- حورية شريط، الأخبار الكاذبة fake news مفهوم جديد أو جه جديد للدعاية والتضليل الإعلامي، مجلة الدراسات الإعلامية، الجزائر، 2022، ص402.

(2)- نصر الدين بوزيان، الأخبار الكاذبة، الذباب الإلكتروني وتزييف الوعي: سبل الوقاية ومساعي المواجهة، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص34

(3)- Pauline ESCANDE- GAUQUIE, comprendre la culture numérique, Dunod, Paris, 2019, P55.

(4)- Christophe ASSELIN, Fake news : 5 points importants à connaître pour les

comprendre et les combattre, Digimind, Paris, 2021, P 31.

(5)- UNESCO, Journalism ; Fake news and disinformation, Brussels, 2021.

(6)- نبيل لحمير، الأخبار الكاذبة وشبكات التواصل الاجتماعي وآثارها على اتجاهات الرأي العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، جامعة باقة 1، 2020، ص583.

(7)- محمد بن عائض التوم، الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي: تويتر نموذجاً، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية، 2019، ص140.

(8)- أحمد نوفل، الإشاعة؛ دراسات إسلامية هادفة، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1987، ص 112.

(9)- نصر الدين بوزيان، المرجع نفسه، ص 34.

(10)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة المصرية، القاهرة، 2005، ص87.

(11)- هيئة الأمم المتحدة، تقرير الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة "الأمن الإنساني"، نيويورك 2009.

(12)- فؤاد جدو، آليات تحقيق الأمن الإعلامي في ظل الانكشافية الإعلامية ومنطق الأمانة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، 2017، ص104.

(13)- حسني محمد نصر، اتجاهات البحث والتنظير في وسائل الإعلام الجديدة، مؤتمر التواصل الاجتماعي لجامعة محمد بن سعود الإعلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017، ص10.

(14)- نوال بركات، الفضاء السيبراني والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الافتراضي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 247.

(15)- محمد زيب، فارس فزاع، الفضاء الإلكتروني.. مفاهيم ودلالات، رؤية سوسيولوجية تحليلية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة الطارف، الجزائر، 2021، ص151.

(16)- علي عبد الله السليمان، الأمن الإعلامي: دراسة في النظرية والتطبيقات، دار الساقى، لندن، المملكة المتحدة، 2014، ص 98.

(17)- علي عبد الله السليمان، المرجع نفسه، ص102.

(18)- Chris WARDLE, Hesaj DERAKHSHAN, Information disorder : toward and interdisciplinary for research and policy making, Council of Europe report DGI, Brussels, 2019.

(19)- European parliamentary research service, Automated tackling of disinformation, Bern, 2019.

(20)- The social observatory for disinformation and media analysis (SOMA), <https://www.disinfobservatory.org/>

(21)- John NAUGHTON, Fighting fake news societies, The Guardian, March 15th,



2017.

<https://www.theguardian.com/public-leaders-network/2017/mar/15/fighting-fake-news-societies-technology-search-truth>

(22) - سامي عبد الله النفيعي، الأمن الإعلامي: المفاهيم والتطبيقات، الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 2019، ص 76.

(23) - رياض شعباني، مبادرات لمواجهة الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي، شبكة الصحفيين الدوليين، 12 جوان 2021.

<https://ijnet.org/ar/story/fake-news-reports>

(24) - نصر الدين بوزيان، المرجع نفسه، ص 34.

(25) - حسان جبريل، في زمن كورونا.. الجزائر تطارد الأخبار الكاذبة وتسجن مروجيها، وكالة اناضول، تركيا، 20 أبريل 2020.

(26) - Rachel ADAMS, Nukuthula OLORUNJU, African data trusts : de nouveaux outils vers une gouvernance collective des données, Research ICT Africa, Cape Town, 2022.

(27) - John NAUGHTON, Self- marginalization.

(28) - John NAUGHTON, Self- marginalization

(29) - فؤاد جدو، المرجع نفسه، ص 105.

